



الجملة الاستئنافية بين النحويين والبلاغيين

The Recourse/Resumption Sentence between
Grammarians and Rhetoricians

أمامة أحمد خطاب¹ وليد السراقبي²

¹ جامعة حماة، كلية الآداب، (سوريا) mimo83407@gmail.com

² جامعة حماة، كلية الآداب، (سوريا) wsarakibi@hama-univ.edu.sy

ملخص:

تنضوي الجملة الاستئنافية ضمن الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وللاستئناف نوعان: الأول استئناف نحويّ: وهو ما قُطِعَ عن الكلام السابق له، وقد يكون مقطوعاً صناعياً ومعنوياً، وقد يكون مقطوعاً صناعاً ومرتبطاً بما قبله في المعنى، والاستئناف النحويّ يكون بحرف استئناف أو بغير حرف. الثاني استئناف بيانيّ: وهو ما كان جواباً لسؤالٍ مقدر، وهو خاصٌّ بالبيانين ضمن حديثهم عن الفصل والوصل. والاستئناف النحويّ هو أعمُّ من الاستئناف البيانيّ، فكلُّ استئنافٍ بيانيّ هو استئناف نحويّ، ولا يجوز العكس. فلا يتحدد مفهوم الاستئناف عند النحويين والبلاغيين إلا بعد استقراء الشواهد التي ورَدَ في الاستئناف على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ بدلالات تعني عن ذكر الاستئناف والأخطاء.

كلمات مفتاحية: الاستئناف النحويّ؛ الاستئناف البيانيّ؛ القطع؛ الابتداء؛

Summary:

The resumption sentence falls within the group of sentences that have no grammatical function. There are two types of resumptions. The first is a grammatical one, which is what is cut off from the preceding speech. It may be cut off both syntactically and semantically, meaning it is disconnected both in its grammatical structure and its meaning from the

preceding context. The second type is that it may be cut off only syntactically but still connected in meaning to what precedes it. The grammatical resumption can occur with or without a conjunction. The second type is a rhetorical resumption, which is a response to an implied question, and is specific to the discussions of rhetoricians regarding the concepts of disconnection and connection. The grammatical parenthesis is more general than the rhetorical one. Every rhetorical parenthesis is a grammatical one, but the converse is not true. The concept of parenthesis is not determined for grammarians and rhetoricians until after examining the evidence where the parenthesis occurs, either directly or indirectly, with implications that make mentioning the parenthesis unnecessary.

Keywords: Grammatical parenthesis; Rhetorical parenthesis; Cutting off; Initiation

1. مقدمة: إنَّ دراسة القرآن الكريم: تفسيراً ونحواً وصرفاً وبياناً، محورُ أساسٍ في فهم وتبيان دلالة كلِّ من الكلمة والجمله في السياق التركيبي الذي بدوره يحقق انسجاماً وترابطاً بين جمل القرآن. وبذلك يسعى هذا البحث لتوضيح مفهوم الاستئناف وأنواعه، وما يقوم مقامه من دلالاتٍ عدَّةٍ تغني عن ذكره، ويتضح هذا من خلال تتبع آراء النحويين والبلاغيين في تناولهم لمصطلح الاستئناف، من دون أن نغفلَ عن التتبع الزمني لمفهوم الاستئناف عندهم.

2. الاستئناف لغةً واصطلاحاً:

1.2 الاستئناف لغةً:

تُجمَعُ معجماتُ اللُّغةِ على أنَّ أصلَ مادةٍ (أ ن ف) الابتداء، قال الخليل في مادة (أَنَفَ): "الأنفُ معروف، والجميع: الأنوف، وبعيرٌ مأنوفٌ، أي: يساق بأنفه...والأنفُ: الحمية، ورجلٌ حيُّ الأنف، إذا كان أنفاً يأنفُ أن يُضام...وائتنفَ اثتنافاً، وهو أول ما تبتدئ به كلُّ شيءٍ من الأمر والكلام"¹.

وجاء في معجم مقاييس اللُّغةِ في مادة (أَنَفَ): "الهمزة والنون والفاء أصلان منهما يتفرع مسائل الباب كلّها، أحدهما أخذ الشيء من أوله، والثاني أنف كلِّ ذي أنف. وقياسه التحديد. فأما الأصل الأول فقال الخليل: استأنفتُ كذا، أي رجعت إلى أوله، وائتنفتُ اثتنافاً، ومؤتنفتُ الأمر: ما يُبتدأ فيه. ومن هذا الباب قولهم: فعلٌ كذا أنفاً، كأنه ابتداءه، وقال تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ أَنْفًا﴾ [محمد: 16]"².

وجاء أيضاً في الصِّحاح في مادة (أ ن ف): "الجمع: أنفٌ، وأنوفٌ، وأنافٌ. وأنفُ كل شيءٍ: أوله. وأنفُ الناب طرفه حين يطلع...وكأسٌ أنفٌ: لم يُشرب بها قبل ذلك، كأنه استؤنفَ شربها...والاستئناف: الابتداء، وكذلك الائتناف"³.

وجاء في لسان العرب: "أنفُ كلِّ شيءٍ: طرفه وأوله، وأنفُ النَّاب: طرفه حين يطلع، وأنفُ البرد: أوله وأشدُّه، وأنفُ المطر: أول ما أنبت. واستأنف الشيء إذا ابتدأته، والاستئناف: الابتداء، وكذلك الائتناف"⁴.

وحديث سيبويه عن الجملة الاستئنافية حديثٌ غامضٌ عبَّر عنه بالفعل (ابتداءً)، وهذا أيضاً ما اتضح عند الفراء... وسيتوضح هذا أكثر عند دراسة الاستئناف عند النحاة، ونجد أنَّ معاجم اللغة العربية جميعاً تُجمع على أنَّ كلاً من الاستئناف والائتناف مرادفٌ للآخر، فهما يحملان معنى الابتداء وأول الشيء من كل شيء.

2.2 الاستئناف اصطلاحاً:

ينقسم الاستئناف بالمعنى الاصطلاحيّ إلى نوعين: الاستئناف النحويّ، والاستئناف البيانيّ، "وسمّي الأول نحويّاً؛ لأن بحثه في علم النحو، وسمي الثاني بيانياً؛ لأنه هو الذي يعني علماء البلاغة"⁵.

ويُعَدُّ ابن هشام أول النحاة الذين ذكروا مفهوم الجملة الاستئنافية، وذلك من خلال حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الاعراب، قائلاً: "الجملة الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما الجملة المفتحة بها النطق، كقولك ابتداءً (زيدٌ قائم) ومنها الجمل المفتحة بها السور. والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو (مات فلان، رحمه الله)"⁶.

والمقصود بالجملة المنقطعة عما قبلها عند النحاة هو "عدم تعلق الجملة بما قبلها باتباعٍ أو إخبارٍ أو حالٍ أو نحوها، سواءً كان انقطاعاً كاملاً في المعنى أو في اللفظ"⁷ ونجد من كلام ابن هشام أنه أطلق مصطلحي الجملة الابتدائية والاستئنافية على مفهوم واحدٍ هو الاستئناف، وإطلاق أكثر من مصطلح على مفهوم واحد من علل تحديد المصطلح بدقة، وهو ما يربك الباحث في دراسته.

وهذا ما يوهم بخلط المصطلحين، فكان هذا محط خلاف بين النحاة حول تحديد ماهية الجملة الاستئنافية عند ابن هشام، وكان الأجدر أن يفصل بينهما دفعاً للشك في كلّ منهما، "والحق أن يُفصل بين الجملتين؛ لأن الاستئنافية هي الجملة تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعياً لاستئناف كلامٍ جديد؛ فهي لا بد أن يكون قبلها كلامٌ تام"⁸، والانقطاع صناعاً يعني من جهة التأثير بالعامل، "وقد أثر جمهور النحويين المصطلح الثاني..."⁹.

فيؤثر جمهور النحاة استعمال مصطلح الجملة الاستئنافية، " للدلالة على نوعي الجملة: المفتتح بها الكلام، والمنقطعة عما قبلها لفظاً، أو معنى، أو لفظاً ومعنى"¹⁰.

فالأعم عند جمهور النحاة عامة والنحاة المحدثين على وجه الخصوص هو الفصل بين المصطلحين، ومنه قول فاضل السامرائي: " وأنا أميل إلى الفصل بين الجمل الابتدائية والاستئنافية"¹¹.

وما وجدته أنه من الأولى إطلاق الجملة الابتدائية على الجملة التي تقع في بداية الكلام لفظاً ونيةً، لدفع الإيهام والشك، وخلط المصطلحين ما هو إلا تعسف لا طائل منه، قد يوهم بعدم اكتمال حدود المصطلح.

فلعل هذا الارتباك والتشتت فيمن فصل بين المصطلحين أو فيمن أشركهما بمصطلح واحد عائد إلى أن الاستئناف والابتداء كلٌ منهما يقوم مقام الآخر، بسبب التداخل اللغوي والمعنوي بينهما، كما بدا ذلك في المعنى اللغوي للاستئناف، لأن الابتداء من لوازم الاستئناف.

وعلى هذا كله نجد مما سبق ذكره أن الجملة الاستئنافية في التعريف الاصطلاحي: هي جملة منقطعة عما قبلها، أو تلك التي يفتح بها كلامٌ جديدٌ تقع في درج الكلام وفي نهايته، لاستئناف كلامٍ جديد، يحقق معنى ما.

فنجد أن الانقطاع من لوازم الاستئناف، إلا أن هذا الانقطاع هو انقطاع إعرابي لا معنوي، لأن الاستئناف هو ما قُطِعَ عن الكلام السابق نحوياً، وهذا لا يمنع من الترابط المعنوي بين الجملة المستأنفة والجملة قبلها.

وكل ما سبق ذكره يدخل تحت مسمى الاستئناف النحوي، وله نوعان: استئناف بحرف استئناف، واستئناف من دون حرف استئناف.

وتسمى حروف الاستئناف حروف الابتداء أيضاً، وما يدل على هذا حديث الدكتور علي أبو المكارم عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ذاكراً منها تلك التي " تقع بعد أدوات الابتداء، فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو: إنما زيدٌ قائم، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيدٌ قائم، وهل، وبل، ولكن، وألا، وأما، وما، النافية غير الحجازية... وأن تقع بعد أدوات التحضيض، نحو: هلاً ضربت زيدا"¹²، فالجملة الواقعة بعد حروف الابتداء أو التحضيض هي جملة مستأنفة، كما أبان ذلك الدكتور علي أبو المكارم في متابعة حديثه قائلاً: " ومنه أيضاً الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض، وأدوات الابتداء، إذ هما تفصيل للجملة الابتدائية أو الاستئنافية"¹³.

فتربط حروف الاستئناف الجملة الاستئنافية مع ما قبلها لتحقيق تماسكاً معنوياً فيما بينهما، وقد يكون هذا التماسك مخفياً غير ظاهر، لأن من الاستئناف ما قد يخفى ويحتاج إلى تأمل دقيق، يمكن فهمه من سياق الكلام.

وما وجدته خلال بحثي عن الاستئناف أنّ تعريف الجملة الاستئنافية مصطلحاً كان أكثر وضوحاً ودقّةً عند النحاة المحدثين، الذين قعدوا ما ذهب إليه ابن هشام في الجملة المستأنفة، فكان قول ابن هشام عن الاستئناف الركيزة الأساسية التي انطلقوا منها في تبين حدود المصطلح، فوضعوا المصطلح بدقّة ووضوح أكثر، من دون ما يوقع الباحث في الشك والخلط واللبس الذي كان عند ابن هشام.

ومن هؤلاء المحدثين الذين ذكروا مصطلح الجملة الاستئنافية بدقّة واختصار لا لبسٍ فهمها مصطفى الغلاييني، قائلاً عن الجملة الاستئنافية: "وهي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعةً عما قبلها، لاستئناف كلامٍ جديد"¹⁴، فنجد أنّ كلامه لا يخرج عن مقتضى كلام ابن هشام ولم يكن متجاوزاً له، إلا أنّه لم يخلط بين مصطلح الجملة الاستئنافية والابتدائية كما عند ابن هشام، وهذا ما يُحمد للنحاة المحدثين في ذكرهم لمصطلح الاستئناف بوضوح واختصار.

ومن ذلك أيضاً قول عباس حسن في الجملة الاستئنافية بنوعها: "و(البياني) هو الذي تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، من دون الصلة المعنوية بينهما؛ فكلتاها مستقلةٌ بنفسها في الإعراب وحده، أما في المعنى فلا بدّ بينهما من نوع ارتباطٍ يجعل الثانية- في الغالب- بمنزلة جوابٍ عن سؤالٍ ناشئٍ من معنى الأولى، أما غير البيانيّ فتقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين، فتكون الجملة المستأنفة مستقلةً بإعرابها وبمعناها الجديد"¹⁵.

نجد من كلام عباس حسن أنه قائمٌ على أساسي مفهوم الجملة المستأنفة عند ابن هشام النحويّ والبيانيّ، مضيفاً أنّ الاستئناف البيانيّ مرتبطٌ معنوياً بالجملة قبله، أما الاستئناف النحويّ فهو غير مرتبطٍ مع ما قبله إعراباً ومعنى، أتفق مع كلام عباس حسن في الانقطاع الإعرابي للجملة المستأنفة استئنافاً نحوياً، إلا أنّي لا أتفق معه من ناحية عدم ارتباط الاستئناف النحويّ مع ما قبله معنوياً واقتصار ذلك على البيانيّ فقط، فكما قلنا سابقاً أنّ الجملة الاستئنافية هي المنقطعة عما قبلها عاملياً، فالاستئناف بالجملة قد يرتبط ارتباطاً معنوياً بما قبله رغم الانقطاع الإعرابي في بعض أمثلة الاستئناف النحويّ وليس كلّ.

وما وجدته في دراستي أن الاستئناف النحويّ عند البيانيّين يدخل فيما يسمى: (كمال الانقطاع)، وهو من أحوال الفصل بين الجمل، وهو: "أن يكون بين الجملتين تباين تام، وذلك

بأن يختلفا خبراً وإنشاء، أو بالأ تكون بينهما أي مناسبة معنوية. وفي هاتين الحالتين يقال إن موجب الفصل بين الجملتين هو (كمان الانقطاع)¹⁶، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9]، قطعت الجملة الثانية (إن الله يحب المقسطين) عن الأولى ولم يُشركا بحرف عطفٍ للتباين بين الجملتين، فالأولى إنشائية، والثانية خبرية، وبذلك يكون الاستئناف النحويّ عند البلاغيين هو بيانٍ إذاً. أو ما يسمى (شبه كمال الانقطاع): "وهو أن تسبق جملةً جملتين يصح عطفهما على إحداهما، ولا يصح عطفها على الأخرى لفساد المعنى، فيتترك العطف دفعا لهذا الوهم، ويسمى الفصل حينئذ قطعاً"¹⁷. كقول الشاعر:

وتظن سلى أنني أبغي بها بدلاً أراها في الضلال تهيم

قطعت جملة (أراها...) عن جملة (أبغي بها)، وترك العطف بينهما "لثلا يتوهم أنه عطف على أبغي، فيكون من مزنونات سلى، كالمعطوف عليه، وهو خلاف المراد"¹⁸.

أما مفهوم الاستئناف البيانيّ فذكر ابن هشام أنه: "ما كان جواباً لسؤالٍ مقدر"¹⁹، وهو خاص بالبيانين كما أبان ذلك بقوله: "يخصّ البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤالٍ مقدر"²⁰، فكان حق الاستئناف البيانيّ أوسع عند البلاغيين من النحويين؛ لأنه يندرج في مبحث الفصل والوصل من علم المعاني ولذلك سمي بالبيانيّ.

إذا فالاستئناف البيانيّ يقتضي وجود سؤالٍ مقدرٍ قبله، وهذا ما يتضح من قول الجرجاني: "الاستئناف هو ما وقع جواباً لسؤالٍ مقدرٍ معنيّ لما قال المتكلم جاني القوم فكأنه قائل قال ما فعلتهم، فقال المتكلم مجيباً عنه أما زيد فأكرمته وأما بشرٌ فأهنته وأما بكرٌ فقد أعرضت عنه"²¹.

والاستئناف البيانيّ يعرف بما يسمى شبه كمال الاتصال عند البيانين، وهو حالة من أحوال فصل الجمل، والمقصود به: "وهو أن تكون الجملة السابقة كالمورد للسؤال أو المنشأ له، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمى الفصل لذلك استئنافاً..."²². ووضح الدكتور فضل حسن عباس مفهوم الاستئناف البيانيّ، قائلاً: "وهو ما كانت الجملة فيه جواباً عن سؤالٍ مفهومٍ من الجملة الأولى"²³.

فبين جملة السؤال المقدر والجواب تلاحمٌ وترايطٌ، "لأن الجواب ليس بياناً للجملة الأولى، بل لشيء ينبعث فيها وهو السؤال الذي أثارته واقتضته، وقد سمي الاستئناف هنا استئنافاً بيانياً وهو غير الاستئناف بالواو أو الفاء أو الاستئناف بالجملة، أي: القطع، لأنه استئنافٌ يوضح ويبين جواب السؤال المثار المنبعث من الجملة الأولى، فالجملة الثانية ليست

منفصلةً عن الأولى في الواقع، ومنقطعةً عنها، بل مبنيةً وموضحةً لشيءٍ عنها، ولذا سُميت الثانية مستأنفةً استئنفاً بيانياً...²⁴

نخلص من ذلك كله إلى أن: "الاستئناف البيانيّ هو نوعٌ من الاستئناف النحويّ. أعني أنّ كلّ استئنافٍ بيانيّ هو نحويّ، وليس كلّ استئنافٍ نحويّ بيانياً"²⁵. فنستنتج أنّ بين الاستئناف النحويّ والبيانيّ علاقةً عموم وخصوص، فالاستئناف النحويّ أعمّ من الاستئناف البيانيّ، لأن شرط الاستئناف البيانيّ أن يُبنى على تقدير سؤالٍ محذوف، ونلاحظ مما سبق ذكره أن الجملة المستأنفة غير محضةٍ للإنشاء أو الخبر، الاسمىة أو الفعلية، سواء كانت مثبتة أو منفية.

3. الجملة الاستئنافية عند النحويين والبلاغيين

قبل الحديث عن الاستئناف عند النحويين والبلاغيين، يحسُن بنا أن نحاولَ استجلاءً التداخل بين مصطلح (الاستئناف) ومصطلحاتٍ أخرى يلتقي معها أو تتطابق في دلالتها معه، كمصطلح (الابتداء-القطع-الائتناف) عند النحاة والبلاغيين، فهذا كله يقوم مقام الاستئناف ويغني عن ذكره.

1.3 سيبويه (180هـ):

لمعرفة مفهوم الاستئناف عند سيبويه، لابدّ لنا أن نناقش نوعي الاستئناف عنده، النحويّ والبيانيّ، وهل كان ذكره للمصطلح بنوعيه على نحوٍ مباشرٍ أم لا، وهذا ما يتضح من خلال مناقشة الأمثلة التي ورد فيها الاستئناف عنده، سواءً أكان استعماله للمصطلح على نحوٍ مباشر، أو بما يقوم مقامه، فلا بدّ أن يمتلك الباحث معرفةً واسعةً لمفهوم الاستئناف قبل البحث في كتاب سيبويه، وذلك "على ما يتسم به من غموضٍ في المفاهيم، واضطرابٍ في دلالات المصطلحات، مما يجعل الحديث عن أيّ جانبٍ من جوانبه محفوفاً بمخاطر التأويل الشخصي"²⁶.

ومن ذلك في قوله في باب ما يُضمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ: "قولك: المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خنجراً فخنجرٌ، وإنْ سيفاً فسيْفٌ. وإنْ شئتَ الفعل فقلت: إنْ كان خنجراً فخنجرًا، وإنْ كان خيراً فخيرًا...كأنه قال: إنْ كان الذي عمل خيراً جُزي خيراً...والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء"²⁷.

ونلاحظ من قوله أن الرفع بعد الفاء أحسن، وأن وقوعها في جواب الجزاء يخرجها إلى معنى الاستئناف، فبذلك تكون الفاء إحدى الحروف التي يُستأنف بها، وهذا ما يدخل تحت مسمى الاستئناف النحويّ بحرف الاستئناف، وسيبويه لم يذكر مصطلح الاستئناف النحويّ

هنا بل اكتفى بذكر عبارة (استأنفت)، فمفهوم الاستئناف النحويّ عنده يُفهم من سياق حديثه، وإن لم يُذكر، ومن ذلك في قوله:

"كما قال: لقيت عبد الله وزيدٌ يضربه عمرو، فإنما قال: لقيتُ عبدَ الله وزيدٌ هذه حاله، ولم يعطفه على الحديث الأول ليكون في مثل معناه، ولم يُرد أن يقول: فعلتُ وفعل، وكذلك لم يُردهُ في الأول. ألا ترى أنه لم يُنفذ الفعل في كنت إلى المفعول الذي به يستغني الكلام كاستغناء كنت بمفعوله. فإنما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغني الكلام"²⁸.

وعلى قوله هذا تكون جملة (زيدٌ يضربه عمرو) استئنافية لا محل لها من الإعراب، وسيبويه لم يذكر أنها استئنافية، وإنما أشار إلى هذا عندما قال إنّ الجملة لم تُعطف على ما قبلها لاستغنائها عنها، وهذا ما يقتضي باستئنافية الجملة وبأنّ الواو في هذا الموضع حرف استئناف وليس حرف عطف، وهذا استئناف نحويّ بحرف الاستئناف الواو، فالاستغناء قد يقوم مقام الاستئناف ويغني عن ذكره.

ونجده في موضع آخر يقول في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح:
"وإن شئت جعلته صفةً فجرى الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد... ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"²⁹.
وعلى قوله نجد أن الرفع في كلمة (الحميد، أهل) يجعل كلاً من جملة (الحميد هو) و(أهل الحمد)

منقطعتين عما قبلهما، لابتدائك بكلام جديدٍ منقطعٍ عما قبله، وبذلك يكون سيبويه ذكر ما يقوم مقام الاستئناف وذلك في استعماله لعبارة (القطع، الابتداء)، لأنّ القطع والابتداء ملازمان للاستئناف ويقومان مقامه، فذكر الاستئناف بالمعنى اللغوي عند ذكره لعبارة الابتداء، وبالمعنى الاصطلاحي عند ذكره لعبارة القطع. وهذا كله يدخل ضمن ما يُسمى الاستئناف النحويّ.

وأما استعمال سيبويه للاستئناف البيانيّ فلم يكن على نحوٍ مباشرٍ، وإنما أشار إليه، ومن ذلك في قوله في باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة:

"وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجلٍ عبدٍ الله. كأنه قيل له: بمن مررت... وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنه قيل لك: مَنْ هو؟ أو ظننت ذلك"³⁰.

فكلام سيبويه يشير ضمناً إلى الاستئناف البيانيّ، وذلك عندما أشار إلى أنّ (عبد الله) جوابٌ لسؤالٍ محذوفٍ تقديره: مَنْ هو؟ وهذا يقتضي الاستئناف البيانيّ لجملة (عبدُ الله) مع

المبتدأ المحذوف الذي تقديره: هو عبد الله، فسيبويه أشار إلى الاستئناف البياني من خلال تقدير السؤال المحذوف، وهذا ما يؤكد الارتباط المعنوي الحاصل في الاستئناف البياني بين جملة الجواب وجملة السؤال المحذوف. ويتوضح الاستئناف البياني أكثر في موضع آخر، في قوله:

" قال المهلهل: ولقد خَبَطَنَ بيوتَ يَشْكُرَ خبطةً أحوالنا وهمُ بنو الأعمام
كأنه قيل: خبطَنَ بيوتَ يشكر قيل له: وما هم؟ فقال أحوالنا وهم بنو الأعمام...وتقول
مررت برجلٍ الأسد شدةً، كأنك قلت: مررت برجلٍ كامل، لأنك أردت أن ترفع شأنه. وإن شئت
استأنفت، كأنه قيل له: ما هو"³¹، وفي البيت السابق "الشاهد فيه القطع"³²
فسيبويه في هذا الموضع يُقر باستئناف جملة (أحوالنا وهم بنو الأعمام) وهي مستأنفة
استئنافاً بيانياً، ويؤكد هذا أنها جوابٌ لسؤالٍ محذوفٍ تقديره: ما هم؟ وكذلك في جملة (الأسد
شدة) فهي جوابٌ لسؤالٍ محذوفٍ تقديره: ما هو؟ فبذلك يكون سيبويه قد استعمل مصطلح
الاستئناف البياني من خلال ما يشير إليه وليس بصريح المصطلح.

وخلاصة ما سبق نجد أن سيبويه ذكر الاستئناف النحوي والبياني، مع تغليب ذكر
الاستئناف النحوي على البياني في كتابه، وما لاحظته أن سيبويه يستعمل عباراتٍ تقوم مقام
الاستئناف أكثر من ذكره للاستئناف على نحو مباشر، طبعاً لأنه لم تستقر عنده المصطلحات،
ومن تلك العبارات التي تشير إلى الاستئناف: الابتداء، القطع، ما كان جواباً لسؤالٍ محذوف،
وعبارة الاستغناء في مواضع قليلة، فإدراك أطراف مفهوم الاستئناف كلها عند سيبويه تحتاج
إلى درايةٍ واسعة، وفهمٍ دقيقٍ للمصطلح وما يشير إليه، لاستطراده وكثرة استعماله
للمصطلحات التي تقوم مقام مصطلحاتٍ أخرى.

2.3 الفراء (207هـ):

استعمل الفراء في كتابه (معاني القرآن) مصطلح الاستئناف والانتناف، وكان استعماله
لهذا المصطلح على نحوٍ مباشرٍ ذاكراً الاستئناف بحرفيته، وعلى نحوٍ غير مباشرٍ ذاكراً عباراتٍ
تشير إليه وتغني عن ذكره.

-والسؤال الذي يدور في ذهن الباحث، كيف بدا الاستئناف عند الفراء، وهل كان
مصطلح الاستئناف بنوعيه النحوي والبياني واضحاً المعالم عنده؟ ويدخلان ضمن ما تحدثنا
عنه في الاستئناف اصطلاحاً، بنوعيه النحوي والبياني.

والإجابة عن هذا السؤال تكمن في مناقشة الأمثلة التي أوردها الفراء في كتابه معاني
القرآن ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنِزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: 15]، وقال الفراء في هذه الآية: "(ثم اتخذوا العجل) ليس بمردود على قوله (فأخذتهم الصاعقة) ثم اتخذوا؛ هذا مردود على فعلهم الأول. وفيه وجه آخر: أن تجعل (ثم) خبراً مستأنفاً. وقد تستأنف العرب بـ (ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول؛ من ذلك أن تقول للرجل: قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك. فتكون (ثم) عطفاً على خبر المخبر"³³.

فتكون (ثم) حرفاً مستأنفاً لا حرف عطف لفساد المعنى، وجملة (اتخذوا العجل) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، مستأنفة استئنافاً نحويّاً بحرف الاستئناف (ثم)، ومنقطعة عما قبلها صناعياً لا في المعنى.

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 3] في نصب كلمة (قرآنًا): "تنصب (قرآنًا) على الفعل، أي فصلت آياته كذلك؛ ويكون نصباً على القطع، لأن الكلام تام عند قوله (آياته)"³⁴.

ويتوضح لنا من قول الفراء أنه استعمل مصطلح القطع ومراده هنا النعت المقطوع، ويريد به الاستئناف لأن القطع ملازم للاستئناف والعكس، وكلاهما يقوم مقام الآخر، وذكر أحدهما يغني عن ذكر الآخر، وعلى ذلك تكون جملة (قرآنًا عربياً) مع العامل المحذوف جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، لأنها قطعت عن كلام تام المعنى سابق لها في الرتبة.

والذي يؤكد استئنافية هذه الجملة ما جاء في كتب التفاسير حول إعراب كلمة (قرآنًا). ومن ذلك: "وانتصبت (قرآنًا) على النعت المقطوع للاختصاص بالمدح وإلا كان مرفوعاً على أنه خبر ثالث أو صفة للخبر الثاني، فقوله (قرآنًا) مقصودٌ بالذكر للإشارة إلى هذه الخصوصية التي اختص بها من بين سائر الكتب..."³⁵

ومن الأوجه الإعرابية أيضاً ل (قرآنًا) أنه "منصوبٌ على المصدر أي: تقرأه قرآنًا، أو على الاختصاص والمدح، أو مفعول ثانٍ لفصلت، أو منصوب بتقدير فعلٍ أي: فصلناه قرآنًا"³⁶، أي أن الكلام قد انتهى عند كلمة (آياته) لتمام المعنى، وما بعدها مستقلٌ عما قبله مقطوعٌ عنه في الإعراب.

ومما سبق نستنتج أن الفراء تارةً يذكر الاستئناف ذكراً مباشراً، وتارةً يشير للاستئناف بطريقة غير مباشرة، فيذكر عباراتٍ تقوم مقام الاستئناف وتغني عن ذكره كعبارة القطع.

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27]، "قرأ حمزة وحفص (نكذب ... ونكون) بنصب الباء والنون، ووافق شامي في النون، جعلوه جواب التمني، لأنَّ الجواب بالواو وينصب كما ينصب بالفاء... وقرأ الباقون بالرفع كل ذلك، فمن رفع جعل الكلام كله خبراً"³⁷.

وعلق الفراء بقوله: "وهي قراءة عبد الله بالفاء (نرد فلا نكذب آيات ربنا) فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، أي فلسنا نكذب. وفي قراءةنا بالواو، فالرفع في قراءةنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف"³⁸.

فعلى اختلاف القراءات في هذه الآية وحمل كلمة (نكذب) على النصب، تكون جملة (لا نكذب) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، مستأنفة بحرف الاستئناف الواو، فهو يريد بكلمة (الصرف) القطع، وهو قطع الجملة عن الكلام السابق لها.

إذاً الفراء لم يكن غافلاً عن احتمالية تغير الوجه الإعرابي للجملة تبعاً لاختلاف القراءات للكلمة في الآية، ولم يكتفِ بذكر وجه واحد للإعراب أو القراءات القرآنية.

وفي مواضع قد تكاد تكون نادرة ذكر فيها الفراء مصطلح الائتناف بدلاً من الاستئناف، كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمْ الْأَدْبَارُ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]، وقال الفراء في (يولوكم الأدبار): إنه "مجزوم؛ لأنه جواب للجزاء، (ثم لا تنصرون) مرفوع على الائتناف"³⁹، فتكون جملة (لا تنصرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، مستأنفة بحرف الاستئناف (ثم)، أي أن الحرف (ثم) غير محض للعطف فحسب.

ومُفاد ما سبق ذكره أن الفراء ذكر الاستئناف بالمعنى الاصطلاحي أو بما يقوم مقامه كمصطلح (القطع)، ولم يغفل عن دور اختلاف القراءات القرآنية في تغيير إعراب الجملة، وما لاحظته في بحثي أن الاستئناف البياني لم يذكره بحرفيته، وفي مواضع تكاد تكون قليلة يكتفي بقوله: هذا الكلام جواب لكلام سابق محذوف، فالفراء يشير إلى الاستئناف البياني بطريقة غير مباشرة.

3.3 المبرّد (285هـ):

استعمل المبرّد مصطلح الاستئناف على نحو مباشر غير محتمل للتأويل، وما يترتب عليه من فساد المعنى، فكان أبعد عن ذلك، حريصاً على وضوح المصطلح، بعيداً في حديثه عن الغموض، وهذا ما يسهل البحث في موضوع الاستئناف عنده، وهذه بعض الأمثلة التي تدل على ذلك، وفيها نناقش الأمثلة ليتبين لنا كيف بدا مصطلح الاستئناف عنده، وهل كان استعماله له بحرفية المصطلح، أم أنه استعمل ما يقوم مقام الاستئناف؟

ومن ذلك قوله: "فإن قلت: مَنْ يأتي آتاه فأكرمه كان الجزم الوجه، والرفع جائزٌ على القطع على قولك: فأنا أكرمه"⁴⁰، فقوله: (الرفع جائزٌ على القطع)، يقتضي أن الكلام منقطعٌ عن الكلام السابق له، وبذلك تكون جملة (أنا أكرمه) جملةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب، لأنه كما نعلم أن الاستئناف والقطع متلازمان، كلُّ منهما يقوم مقام الآخر ويغني عن ذكره، فهنا استعمل المبرّد القطع بدلاً من الاستئناف لأنهما يحملان دلالةً واحدة، ويبدو هذا أكثر وضوحاً فيما جاء في باب (الفعل بعد (أنّ) وانقطاع الآخر من الأول)، في قوله: "اعلم أنّك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه. تقول: أريد أن تقوم فتضرب زيداً، وأريد أن تأتي وتكرمني، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى. فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً..."⁴¹.

نلاحظ أن قوله مقطوعاً مستأنفاً يشير إلى أن كلاً من (الفاء، الواو، ثم) في (فتضرب، وتكرمني، ثم تتحدث) كانت في الأمثلة السابقة حروف عطف، ولما خرج ما بعدها عن معنى الكلام السابق لها وانقطع عنه صناعياً، صارت هذه الحروف حروف استئناف، وما بعدها جملةً مستأنفةً لا محل لها من الإعراب، وهذا ما يؤكد احتمالية حروف المعاني لأكثر من معنى يقتضيه سياق الكلام. فهو بذلك ذكر حروف الاستئناف بطريقة غير مباشرة، لكنها واضحة المقصد في قوله السابق.

ونلاحظ أن المبرّد يذكر أكثر من احتمالٍ للوجه الإعرابي للجملة أو الكلمة، وفي كثيرٍ من الآيات القرآنية نجده يذكر اختلاف الإعراب وفقاً لاختلاف القراءات القرآنية فيها، فلم يكن ذا الرأي المتشدد في حكمه على قاعدة ما.

والاستئناف بحرف الاستئناف كثرت مواضعه عند المبرّد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: 118-119]، فعلق المبرّد على هذه الآية في قوله: "ويجوز (وإنك لا تظمأ فيها) على القطع والابتداء"⁴²، فكسر همزة (إن) كما جاء في البحر المحيط هذا على قراءة "شبهة ونافع وحفص وابن سعدان (وإنك لا تظمأ) بكسر همزته (وإنك)، وقرأ الجمهور بفتحها"⁴³، وعلى هذا تكون جملة (إنك لا تظمأ) جملةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب، مستأنفةً بحرف الاستئناف الواو، ويدل على استئنافية هذه الجملة وحملها على القطع والابتداء كما ذكر المبرّد، ما جاء بالدر المصون: "فمن كسر فيجوز أن يكون ذلك استئنافاً، وأن يكون نسقاً على (إن) الأولى. ومن فتح فلأنه عطف مصدراً مؤولاً على اسم (إن) الأولى. والخبر (لك) المتقدم، والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العري وعدم الظمأ والضحا"⁴⁴.

فلماذا ذكر المبرّد الابتداء مقروناً بالقطع، ولم يذكر الابتداء وحده، رغم تلازمهما؟ فمن يقرأ في كتابه (المقتضب) يجد أنّه يستعمل مصطلح الابتداء ويريد به المبتدأ، كما في قوله: "كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداءً وخبر..."⁴⁵، فلو اكتفى المبرّد بذكر الابتداء دون القطع لتوهم أنه أراد بها جملةً في محل رفع مبتدأ، وهذا محال. فهو بذلك ذكر الاستئناف بالمعنى اللغوي.

أما ذكر الابتداء بمعنى الاستئناف فكان نادر الاستعمال عند المبرّد، كما في قوله: "إذا قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار- فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر. فإن جعلته كلاماً واحداً قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار. وهذه الواو يسميها التحويتون واو الابتداء، ومعناها (إذ). ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: 154]، والمعنى- والله أعلم- إذ طائفة في هذه الحال، وكذلك قول المفسرين"⁴⁶.

فستجلي من قول المبرّد أنّ واو الابتداء هي واو الاستئناف، لأنّ معنى الاستئناف الابتداء بكلام جديد، فبذلك تكون جملة (طائفة قد أهتمهم) استئنافية لا محل لها من الإعراب، مستأنفة بحرف الواو، وأما قول المبرّد (على قطع خبر واستئناف آخر) يتوضح أكثر فيما ورد في الكشف في قول الزمخشري: "فإن قلت: كيف مواقع الجمل التي بعد قوله وطائفة؟ قلت: (قد أهتمهم) صفة لطائفة (يظنون) صفة أخرى أو حال بمعنى: قد أهتمهم أنفسهم ظانين. أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها"⁴⁷، وعلى هذا القول يصبح لدينا جملتان مستأنفتان في هذه الآية، والاستئناف الثاني على قطع خبر المبتدأ (طائفة)، وإنما استؤنف لبيان الجملة قبله، وخبر المبتدأ محذوف دل عليه سياق الكلام السابق له.

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ المبرّد استعمل مصطلح الاستئناف بتعبير مباشر أو بما يقوم مقامه كمصطلح القطع والابتداء، على ندرة استعماله للابتداء بمعنى الاستئناف كما قلنا سابقاً. أما حروف الاستئناف فكان حديثه عنها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، لكنها كانت واضحة المفهوم والقصد لا يكتنفها الوهم والتأويل.

فالاستئناف التحوي عند المبرّد لا يشوبه الغموض، سواءً أكان بحرف استئناف أم بغير حرف. ومن خلال بحثي في الكتاب لم أجده تكلم على الاستئناف البياني ولم يعرض له في أبواب الكتاب، ولم يُشر إليه بطريقة غير مباشرة باستعمال مصطلح يقوم مقامه أو يشير إليه، والله تعالى أعلم إن أصبت في هذا أم أخطأت.

4.3 ابن السراج (316هـ):

كان حديثُ ابن السراج عن الاستئناف متواضعاً مقارنةً بغيره من النحاة ممن تناول الاستئناف قبله، وكثيراً ما اعتمد في كتابه على الكتاب لسيبويه، وما لاحظته في بحثي وتجريدي لمفهوم الاستئناف عنده أنه في الجزء الأول من كتابه الأصول يندُر استعمال مصطلح الاستئناف، وفي جزئه الثالث لم يتطرق له قط بحسب بحثي في الكتاب، وأمّا في الجزء الثاني من الكتاب فقد أورد السراج ذكرَ الاستئناف في أكثر من موضعٍ في أبوابٍ متفرقةٍ منه، وسنلاحظ أنّ الاستشهاد على الاستئناف كلّ من الجزء الثاني وإن عُدَّ استعماله لمصطلح الاستئناف متواضعاً، وإنّما ذكرتُ التفريق بين الأجزاء ليسهل الأمرُ على الباحث لمفهوم الاستئناف وسأذكر أمثلةً من كتابه وبها سيتبين معنا كيف بدا مصطلح الاستئناف عنده، وهل كان الاستئناف بنوعيه واضح الدلالة والمفهوم؟

- ففي حديثه عن الإضمار والإظهار في باب التقديم والتأخير، قال: "ومن العرب من يقول: (إنّ خيراً فخيئاً) كأنّه قال: (إنّ كان ما فعل خيراً جُزِيَ خيراً) والرفع في الآخر أكثر، لأنّ ما بعد الفاء حقّه الاستئناف، ويجوز: (إنّ خيئاً فخيئاً) على أن تضمّر (كان) التي لها خبر، وتضمّر خبرها"⁴⁸، وعلى قوله أنّ ما بعد الفاء حقّه الاستئناف، تكون الفاء حرفاً من حروف الاستئناف، وتكون جملة (كان مع اسمها وخبرها المضمّر) جملةً فعليةً استئنافيةً لا محلّ لها من الإعراب، وهذا إقرارٌ- وإنّ كان غير مباشرٍ- بمصطلح الاستئناف النحويّ بحرفٍ من حروف الاستئناف. وقال في موضعٍ آخر: "وتقول: إنّ تقم فأقوم، فترفع إذا أدخلت الفاء، لأنّ ما بعد الفاء استئنافيةٌ يقع فيه كل الكلام، فالجواب حقّه أن يكون على قدر الأول إن كان ماضياً، فالجواب ماضٍ وإن كان مستقبلاً فكذلك"⁴⁹، فإنّ حُمِلَ الفعل بعد الفاء على الرفع، تكن جملة (أقوم) استئنافيةً لا محلّ لها من الإعراب، مستأنفةً بحرف الاستئناف الفاء، إذ أنّ جواب الشرط إنّ عُدَّت جملة (أقوم) استئنافيةً؟

جملة جواب الشرط الجازم محذوفةٌ دلّ عليها سابق الكلام، لأنّ تقدير الجملة في أصلها: فأقوم إنّ تقم.

وقال في (حتّى): "... وارتفاع الفعل بعدها على وجهين: على أن يكون الفعل الذي بعدها متصلاً بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعاً منه... ولقد مرض حتى لا يرجونه، وإنما يراد أنه الآن لا يرجونه، وأن هذه حالة وقت كلامه، (فحتّى) ها هنا كحرفٍ من حروف الابتداء"⁵⁰.

فمتى كان الكلام بعد (حتى) منقطعاً عمّا قبله، كانت حرف ابتداء، أي حرف استئنافيةٍ، يستأنف الكلام بعدها، فذكر الابتداء ويريد به الاستئناف، فاكتفى بالمعنى اللغوي للمصطلح،

وهذا المثال الوحيد الذي استعمل به ابن السراج الابتداء قاصداً به الاستئناف حسب قراءتي للكتاب، فمن يقرأ كتابه الأصول، يجد أنه كثيراً ما يذكر كلمة (الابتداء) وهو يريد بها المبتدأ. وقد أفرد ابن السراج باباً سماه باب ذكر الابتداء⁵¹، وقد يُتوهم عند قراءة عنوان هذا الباب أن يكون في مضمونه ما يندرج تحت الاستئناف أو ما يشير إليه، إلا أن ابن السراج لم يقصد في الابتداء الاستئناف البتة، وإنما قصد بالابتداء في هذا الباب الحرف الذي تبتدئ به سواءً ابتدأت باسم أو فعلٍ أو حرف.

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها ذكر ابن السراج الأحرف التي تنصب الفعل المضارع، وهي: أن- لن- كي- إذن، قائلاً: "وأما إذن فتعمل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة، ولم يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان فعلاً مستقلاً، فإنما يعمل بجميع هذه الشرائط، وذلك أن يقول القائل: أنا أكرمك، فتقول: إذن أجيبك... فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبل (إذن) نحو قولك: أنا إذن آتيك، رفعت وألغيت..."⁵².

فعلى قول ابن السراج (إذن) تنصب المضارع بعدها بشروط، وتلغى إذا جاءت بين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، وبين فعل الشرط وجوابه... ويكون حقها الرفع، فنصبها للفعل المضارع بعدها وتوسطها بين متلازمين يُعدُّ شاذاً، وهذا يقتضي أن الجملة بعدها مستأنفة ومنقطعة عما قبلها، ويدل على هذا بقول ابن مالك: "وشدَّ النصب بـ (إذن) بين ذي خبرٍ وخبره، في قول الرّاجز:

لا تُتَرَكِّي، فمِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ، أو أَطِيرًا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين. وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك. ثم استأنف بـ (إذن) فنصب"⁵³، فتكون جملة (أهلك) استئنافية لا محل لها من الإعراب، لتوسط (إذن) بين اسم (إن) وخبرها.

وتابع ابن السراج حديثه عن استئنافية الحرف (إذن) قائلاً: "فإن تمّ الكلام دونها جاز أن تستأنف بها، وتنصب ويكون جواباً وذلك نحو قول ابن عتمة:

أَرْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنَزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذَنْ يُرَدَّ وَقِيدُ الْبَعِيرِ مَكْرُوبٌ

فهذا نصب، لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتمّ، ألا ترى أن قوله: اردد حمارك لا تنزع سويته، كلامٌ قد تمّ، ثم استأنف، كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك، فقال: إذن يرد وقيد البعير مكروب"⁵⁴.

ففي هذا البيت عدّ أن ابن السراج (إذن) حرف استئناف، رغم أنها لم تتوسط بين متلازمين، لكن لما قُطِعَتْ عن الكلام السابق لها واستغنى ما بعدها عما قبلها، وتمّ المعنى بدونه،

نُصِب الفعل بعدها، وحملها ابن السَّراج على الاستئناف، فجملة (يرد وقيد البعير مكروب) استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وبهذا تضاف (إذن) إلى الحروف الاستئنافية.

وفي ذلك كله نرى أن ابن السَّراج كان جلَّ حديثه عن الاستئناف ضمن الحديث عن حروف المعاني، ولم يذكر الاستئناف بغير مصطلحه أو ما يقوم مقامه، فمفهوم الاستئناف كان واضح الدلالة عنده، غير محتملٍ للتأويل وكان ذلك أكثر وضوحاً في تناوله الاستئناف النَّحويِّ بحرف الاستئناف، وإن كان على نحوٍ غير مباشرٍ.

وبحسب ما وجدته في بحثي في كتاب الأصول لابن السَّراج، أنه يكاد يفتقر إلى احتواء جوانب مصطلح الاستئناف بمفهومه الكامل، فيندر فيه الاستئناف النَّحويِّ بغير حرف الاستئناف، ولم يذكر في كتابه الاستئناف البيانيَّ أو ما يشير إليه، فالمادة العلمية التي تخدم موضوع الاستئناف لم تكن كافيةً في كتابه، رغم أهمية هذا الكتاب.

5.3 الزَّجَاجِي (٣٤٠هـ):

لم يستعمل الزَّجَاجِي الاستئناف على نحوٍ واسع، وإنما كان استعماله للاستئناف في مواضعٍ قليلةٍ، ومنها في قوله في مسائل من الفاء: "وجميع ما ينصب من الجوابات بالفاء والواو فإنما يُنصب لمخالفة الثاني الأول وأنه لا يمكن عطفه عليه. وإن شئت قلت ما تأتينا فتحدثنا فترفع فيكون للرفع أيضاً وجهان أحدهما أن تعطف الثاني على الأول كأنك قلت: ما تأتينا فتحدثنا وعذا فيه ممكنٌ سائغ. والوجه الثاني أن تقطعه من الأول فتقول ما تأتينا فتحدثنا أي وأنت الآن تحدثنا"⁵⁵.

فقول الزجاجي: والوجه الثاني أن تقطعه من الأول، يدل بدلالةٍ غير مباشرةٍ إلى أن جملة (تحدثنا) استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وذلك إذا حُمِل الفعل على الرفع وقطع عمّا قبله، وبذلك تكون الفاء حرفاً من حروف الاستئناف. ونلاحظ أن الزَّجَاجِي استعمل القطع ويريد به الاستئناف، وذلك لأن القطع والاستئناف كلُّ منهما ملازمٌ للآخر ويقوم مقامه. "وكذلك تقول: متى تخرج فأخرج معك بالنصب على الجواب وإن شئت قطعت ورفعت"⁵⁶، فقوله: قطعت ورفعت هذا يقتضي أن ما بعد الفاء كلامٌ مستأنفٌ قُطِعَ عمّا قبله، إذأ فالفاء من الحروف التي يستأنف بها الكلام، وإمكانية حملها على الاستئناف تقتضيه مناسبة الكلام. ومما يؤكد أن الزجاجي استعمل القطع ويريد به الاستئناف قوله في باب الجزاء: "وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعلٍ معطوفٍ كان لك فيه ثلاثة أوجه الجزم على العطف والرفع على القطع والاستئناف والنصب بإضمار أن..."⁵⁷، فنراه بذلك جمع بين الاستئناف والقطع لأنَّ لهما دلالةً واحدة.

6.3 ابن يعيش (643هـ):

لم يُفرد ابن يعيش في كتابه شرح المفصل فصلاً أو عنواناً خاصاً بالاستئناف وحروف الاستئناف، بل كان حديثه عن الاستئناف ينضوي تحت عناوين متفرقة، وما وجدته في هذا الكتاب أنّ ابن يعيش كان ذكره للاستئناف كغيره من النحاة، الذين تناولوا مفهوم الاستئناف ضمن الحديث عن حروف المعاني وأوجه إعرابها.

ومن هذا قوله في حروف العطف: "اعلم أن هذه الحروف من حروف العطف أعني الواو والفاء وثمّ إذا عطفت أدخلت الثاني في حكم الأول وأشركته في معناه، فإذا قلت: (أريد أن تأتيني ثم تحدثني) جاز النصب بالعطف على الأول ويكون (الثاني) داخلاً في الإرادة كالأول كأنك قلت: أريد أن تأتيني ثم أريد أن تحدثني، ويجوز الرفع على القطع والاستئناف، كأنك قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدثني"⁵⁸.

ونلاحظ من القول السابق أن ابن يعيش ذكر الاستئناف بمعناه الاصطلاحي، ويطلق عليه القطع أو الاستئناف، فبذلك يكون ابن يعيش جمع بين مصطلح الاستئناف ومصطلح مطابق له وهو القطع. فحروف العطف (الواو- الفاء- ثمّ) قد تحتل وجهاً إعرابياً يُحمّل على الاستئناف، فاختلاف إعرابها تقتضيه مناسبة الكلام، فالحرف قد يحمل أكثر من معنى في مثال واحد.

وفي قول الشاعر:

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى * قضيتُهُ أن لا يجوز ويقصد⁵⁹

علق ابن يعيش على رفع الفعل (يقصد) بقوله: "والشاهد فيه رفع (يقصد) وقطعه عمّا قبله، فهنا لا يصح النصب بالعطف على الأول لأنه يُفسد المعنى، لأنه يصير عليه غير الجوز وغير القصد وذلك فاسدٌ والوجه الرفع على الابتداء... والاستئناف يكون واجباً فيما لا يجوز حمله على الأول"⁶⁰.

ونلاحظ من قول ابن يعيش أنّ حرف (الواو) في بعض الشواهد لا يكون العطف محتوماً عليه فحسب، وإنما يأتي مجرداً منه، ويكون حرف استئناف محض، وإنّ حُمّل على غير معنى الاستئناف فسَدَ المعنى. فذكر الابتداء بمعنى الاستئناف، فهو بذلك استعمل الاستئناف بمعناه اللغوي والاصطلاحي.

وفي حديثه عن الأحرف المشبهة بالفعل، قال: "وقد تدخل (ما) على هذه الحروف فتكفيها عن العمل وتصير بدخول (ما) عليها حرف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها..."⁶¹.

يُلحَظُ من قوله أَنَّ الأحرف المشبهة بالفعل قد تكون حروف ابتداء، أي حروف استئناف إذا كُفِتْ عن عملها عند اتصال (ما) بها.

والذي يؤكد أن حروف الابتداء هي نفسها حروف الاستئناف عند ابن يعيش، قوله في كسر همزة (إن): "وتكسرهما بعد (حتى) التي يُبتدأ بعدها الكلام ... (حتى) تكون على ثلاثة أضرب، تكون جازةً بمعنى الغاية... وتكون عاطفةً بمعنى الواو ... ويكون إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها، وتكون حرف ابتداءٍ يستأنف بعدها الكلام"⁶².

إذاً فالجملة الابتدائية والاستئنافية عند ابن يعيش هما جملة واحدة، وليس المقصود بالابتدائية عنده الجملة المفتحة بها الكلام أو المصدرة بمبتدأ.

ففي قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]. "قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إنها) بالكسر على أَنَّ الكلام قد تم"⁶³.

وعلق ابن يعيش في قوله: "قُرئ: (إنها) بالكسر على الاستئناف كأنه أخبر أنها إذا جاءت لا يؤمنون ويكون الكلام قد تم قبلها أي وما يشعركم ما يكون منهم"⁶⁴.

فنلاحظ أَنَّ ابن يعيش في تناوله لبعض الشواهد القرآنية لم يغفل عن أثر تغير القراءة القرآنية في تغير إعراب الحرف أو الجملة، فباختلاف القراءة للآية قد يتغير إعراب الحرف إلى حرف استئناف أو حرف ابتداء، إن لم يُخَلَّ ذلك في المعنى.

إذاً فالاستئناف عند ابن يعيش لا غموض فيه ولا لبسٍ يعتريه، فكان واضح الدلالة في أكثر المواضع التي ذُكر فيها، سواءً أكان استعماله للمصطلح بالمعنى الاصطلاحي أو اللغوي. ونجده لم يُفرد فصلاً للاستئناف، فالبحث في موضوع الاستئناف يتطلب من الباحث أن يستقرئ الكتاب كله ليستقصي أطرافه جميعها، لأن ابن يعيش يستطرد في مناقشة المسائل النحوية، فنجده في الغالب ما يناقش قضية نحوية ضمن حديثه عن قضية نحوية أخرى.

ذكر ابن يعيش الاستئناف النحوي، بحرف استئنافٍ وبغير حرف، وبين أثر القراءات القرآنية في تغير إعراب الجملة وحملها على الاستئناف، إلا أنني لم أجده ناقش أو ذكر ما يدل على الاستئناف البياني، أو أشار إليه بما يقوم مقامه، ولا أدري إن كنت أصبتُ في هذا أم أخطأت، أم كان ذلك عن قصر درايةٍ بالكتاب.

7.3 ابن هشام الأنصاري (761هـ):

ناقش ابن هشام الاستئناف في باب تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، تحت عنوان الجملة التي لا محل لها من الإعراب، فهو لم يعرف الجملة الاستئنافية بالحدِّ، ولكن هو

ذكر المعنى اللغوي للاستئناف فبيّن دلالة الاستئناف بذكر الترادف، وذلك بقوله في الجملة الاستئنافية: "الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل"⁶⁵.

وجعل الاستئناف على نوعين:⁶⁶

1- الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداءً (زيدٌ قائم) والجملة المفتتح بها السور، وهنا قد يقع الالتباس في مفهوم الاستئناف عند ابن هشام، وذلك عندما خلط بين مصطلحي الجملة الابتدائية والاستئنافية، وهذا ما كان محط خلاف بين النحاة حول ماهية الجملتين عنده، ومفهوم كليّ منهما، لأنّ الابتدائية عند النحاة هي "التي تكون في مفتتح الكلام"⁶⁷ أي ما نبتدئ به الكلام، فكان على ابن هشام أن يطلق على الجملة المفتتح بها النطق بالابتدائية، دفعاً للوهم والشك.

2- الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو قولك: مات فلان، رحمه الله.

وبذلك يكون ابن هشام أول من ذكر من النحاة نوعين للاستئناف: النحوي والبياني، مع ذكر أنواع الجملة المستأنفة، بتعريف واضح الدلالة، وهذا ما كنا نفتقره عند من سبقه من النحاة، لأن حديثهم عن الاستئناف كان مشتتاً في أبواب وفصول متفرقة تحت عناوين مختلفة، محتملاً للتأويل، مبهماً في بعض الأحيان، وذكر المصطلح بطريقة غير مباشرة، وهذا راجع كله إلى عدم اكتمال أطراف مصطلح الاستئناف عند من سبق ابن هشام من النحاة، وهذا عائد إلى أنّ حديث النحاة كان تطبيقياً، إذ لم يُفردوا الجمل بحديث أو باب خاص بها. وأمّا قول ابن هشام: الابتدائية وتسمى المستأنفة، يكون بذلك ذكر الاستئناف بالمعنى اللغوي والاصطلاحي.

وتابع ابن هشام حديثه عن الاستئناف وذكر نوعاً آخر أطلق عليه الاستئناف البياني، وهو: "ما كان جواباً لسؤالٍ مقدر"⁶⁸، وهو خاصٌّ بالبيانين كما أبان ذلك بقوله:

"يخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤالٍ مقدر"⁶⁹، كقوله تعالى: ﴿وَنَبِّهْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ۖ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: 51-52]، استؤنفت جملة القول الثانية، لأنها جوابٌ لسؤالٍ مقدر، تقديره: ماذا قال لهم؟ "فجملة (قال إنا منكم وجلون) جاءت مفصولةً بدون عطفٍ لأنها جوابٌ عن جملة (قالوا سلاماً)"⁷⁰، إذّا فـالاستئناف البياني لا يكون بحرف استئناف.

وبهذا يكون ابن هشام واضح نوعي الاستئناف، وهما:

1) الاستئناف النحوي، وأراد به: الجملة المنقطعة عما قبلها عاملياً، كقولك: مات فلان رحمه الله، فبذلك ذكر الاستئناف النحوي بغير حرف، أما الاستئناف بحرف فأمثله

كثيره في كتابه المغني، لكنه لم يتناول الحديث عنها ضمن حديثه عن الجملة المستأنفة، وإنما كان حديثه عن حروف الاستئناف في الباب الأول من الكتاب، وهو باب الأدوات.

ومن أمثلة الاستئناف بحرف عند ابن هشام قوله: " الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف؛ فيدخل على الجملة الاسمية...وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله (حتى يقول الرسول) برفع يقول"⁷¹، فتكون (حتى) حرفاً استئنافياً ومرجع ذلك مناسبة الكلام.

(2) الاستئناف البياني: ذكر سابقاً. فيكون ابن هشام أول من تكلم من النحاة عن الاستئناف البياني على نحو مباشرٍ في تعريفٍ بعيدٍ عن التأويل والغموض.

وبعد أن انتهى من حديثه عن أنواع الاستئناف، نبّه على أن لبساً قد يقع بين الاستئناف وغيره، فمن ذلك: أن من الاستئناف ما قد يخفى⁷²، وأن اللفظ يحتمل الاستئناف وغيره، وأن من الجمل ما جرى فيه خلافٌ أمستأنف أم لا؟

إذاً يتجلى مفهوم الاستئناف عند ابن هشام من خلال: إيراد مصطلح الاستئناف وما يرادفه، حديثه عن الفرق بين الجملة الابتدائية والاستئنافية، وحديثه عن الجملة المنقطعة عما قبلها، والتفريق بين الاستئناف التحويلي والبياني.

4. الجملة الاستئنافية عند البلاغيين

يُراد بالاستئناف عند البلاغيين ما يخصّ مواضع الفصل والوصل، فبمعرفة مواطن الفصل والوصل يتعين علينا متى نعطف الجمل ومتى نترك العطف فيما بينها. وإدراك أحوال الفصل والوصل ليس بالأمر السهل، ولغموض هذا المبحث ودقة مسلكه لا بدّ من امتلاك قدرة على فهم أساليب الكلام ومعانيه الدقيقة، وتذوق محاسنه وجمالية نظمته، فيعيننا بذلك على معرفة متى نربط الجمل فيما بينها ومتى نفصلها، وبذلك نخلص إلى معرفة مواطن الاستئناف بين الجمل.

فقد جاء عن بعضهم أنه سُئل عن البلاغة، فقال: "هي معرفة الفصل من الوصل"⁷³ فكان هذا حدّاً لتعريف البلاغة، وهذا دالٌّ على أهمية معرفة مفهوم الفصل والوصل في الكلام، وفهم ما يترتب على كلٍّ منهما في تحقيق المعاني والأسرار البلاغية الكامنة وراءهما. فقبل الحديث عن الاستئناف عند البلاغيين، علينا أولاً معرفة مفهوم الفصل والوصل لغةً واصطلاحاً.

الوصل لغةً: "وصلت الشيء وصلّاً وصلّةً...ووصل بمعنى اتصل...وكلُّ شيءٍ اتصل بشيءٍ فما بينهما وصلّة"⁷⁴.

والفصل والوصل اصطلاحاً: عرّفهما القزويني فقال: "الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه"⁷⁵.

1.4 عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ):

بداية حديث عبد القاهر الجرجاني عن الفصل والوصل تكلم على عطف المفردات، لينطلق منها للحديث عن العطف بين الجمل من خلال أحرف العطف (الواو منها على وجه الخصوص)، وفيما بعد بين عبد القاهر الجرجاني صعوبة وغموض مبحث الفصل والوصل، بقوله: "اعلم أنّ ما من علمٍ من علوم البلاغة انت تقول فيه: (إنّه خفيّ غامض، ودقيقٌ صعب) وإلاّ وعلمُ هذا الباب أغمضُ وأخفى وأدق وأصعب. وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملةً قد ترك فيها العطف: إنّ الكلام قد استؤنف وقُطِعَ عمّا قبله، لا تطلبُ أنفسهم زيادةً على ذلك. وقد غفلوا غفلةً شديدة"⁷⁶.

ومن خلال كلام عبد القاهر الجرجاني نجد الاستئناف عنده ما قُطِعَ عن كلام سابق، وذلك إذا ترك العطف فيه، وهذا حديثٌ غير مباشرٍ عن حروف الاستئناف، أي أنّ حروف العطف إذا خرجت عن معناها الذي وُضِعَ لها تكون حروف استئناف، أي أنه استئنافٌ نحويٌّ بحرف استئناف.

نجد أنّ بعض الجمل يتوجب علينا العطف فيها لتمام المعنى وصحته، وبعضها أيضاً يتوجب علينا الفصل بينها لئلاّ نقع في اللبس وفساد المعنى، فبعضها "تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمرٍ عَرَضَ فيها صارت به أجنبيّةً مما قبلها"⁷⁷، وإنما يكون هذا العرض هو بطلان المعنى وخروجه عمّا وُضِعَ له، فبذلك تقطع الجملة عن سابقه، فتكون جملةً مستأنفةً.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 15]، فمن يفتقر إلى التدقيق بأساليب الكلام وتبدل أحواله، يتوهم أنّ في ظاهر الآية عطفًا، أي العطف على ما قبله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾، فهذا التوهم عائدٌ إلى جعل هذا العطف نظيرَ ما جاء معطوفاً من قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، فقد منع الجرجانيّ العطف في هذه الآية، فقال: "وما أشبه ذلك مما يُردُّ فيه العجز على الصدر، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمرٍ أوجب أن لا يعطف، وهو أن قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ حكايةٌ عنهم أنهم قالوا، وليس بخبرٍ من الله تعالى، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، خبرٌ من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم وإذا كان كذلك، كان العطف ممتنعاً"⁷⁸. إذا فالشاهد هو: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

فلا يجوز عطف خبرٍ من الله تعالى على ما هو حكايةٌ عنهم، وهذا يوجب ترك العطف لتمام المعنى وصحته، فتكون جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ استئنافيةً لا محل لها من الإعراب، وهذا ما أكدّه الزمخشري بقوله: "فإن قلت: كيف ابتدئ قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ولم يعطف على الكلام قبله، قلت: هو استئنافٌ في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أنّ الله عزّ وجلّ هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ، الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء ولا يؤبه له في مقابلته"⁷⁹.

ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 13].

علّق الجرجاني على هذه الآية بقوله: "ولو عُطِفَ: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ على ما قبله، لكان يكون قد أُدْخِلَ في الحكاية، ولصار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء، من بعد أن زعموا أنهم إنما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء"⁸⁰، فعلى هذا تكون جملة (هم السفهاء) استئنافيةً لا محل لها من الإعراب، قُطعت عمّا قبلها لأنّ: "(أنؤمن) استفهام، ولا يعطف الخبر على الاستفهام"⁸¹، وهذا ما يسمّى عند البلاغيين بكمال الانقطاع كما قلنا سابقاً، نلاحظ أنّ الاستئناف النحويّ لم يُذكر بحرفيته، لأنّ البلاغيين يعنون بالاستئناف البيانيّ، أي ما يكون جواباً لسؤالٍ مقدر، كما أبان ذلك في قوله: "ومن اللطيف في الاستئناف، على معنى جعل الكلام جواباً في التقدير"⁸²، كقول الزبيدي:

مَلَكْتُهُ حَبْلِي، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي

وقال إني في الهوى كاذبٌ، انتقم الله من الكاذب⁸³

فجملة (انتقم الله من الكاذب) استئنافيةٌ لا محل لها من الإعراب، مستأنفةٌ استئنافاً بيانياً "لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له: (فما تقول فيما اتهمك به من أنّك كاذب؟) فقال أقول: (انتقم الله من الكاذب)"⁸⁴.

وبعدها أشار الجرجاني إلى الاستئناف البيانيّ في القرآن الكريم بقوله: "واعلم أنّ الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مفصلاً غير معطوف، هذا هو التقدير فيه، والله أعلم"⁸⁵، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ [الذاريات: 28].

وعلّق الجرجاني على هذه الآية بقوله: "يقتضى أنّ يكون من الملائكة كلامٌ في تأنيسه وتسكينه ممّا خامره، فكانه قيل: (فما قالوا حين رأوه وقد تغيّر ودخلته الخيفة؟) فقيل: (قالوا لا تخف)"⁸⁶، فتكون جملة (قالوا لا تخف): جملةً فعليةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب، مستأنفةٌ استئنافاً بيانياً.

وخلاصة ما سبق ذكره أن الجرجاني لم يذكر الاستئناف النحوي والبياني بطريقة مباشرة، وإنما استغنى بذكر الاستئناف في بعض المواضع بقول: هو ما قطع عن كلام سابق، وأشار إلى الاستئناف النحوي بترك العطف، أي أن حروف العطف تكون حروف استئناف لعرض ما يوجب ترك العطف لتمام المعنى وصحته، لأن الفصل عند الجرجاني يكون بين الجمل إما بترك العطف لفساد المعنى به، أو أن يكون الكلام جواباً لسؤال مقدر مفهوم من مضمون الجملة قبله.

وأشار إلى الاستئناف البياني بقول: ما كان جواباً لسؤال مقدر. وما لاحظته من الاستئناف البياني أنه يأتي لتوضيح مضمون السؤال المقدر أو تبيانه ودفع الشك والتأويل عنه، لكيلا يدخل البس في معنى الكلام.

إذاً فمفهوم الاستئناف عند الجرجاني لم يعتره الغموض والتأويل، إلا أن الاستئناف عنده افتقد إلى وضع مسعى لكل مصطلح من أنواع الاستئناف.

2.4 السكاكي (626هـ):

تناول السكاكي الحديث عن الاستئناف ضمن حديثه عن الفصل والوصل حديثاً دقيقاً معتمداً في تعييده للاستئناف على ما جاء به الجرجاني، فجعل الاستئناف أيضاً على نوعين: الأول: "أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك فيقطع، ثم أن هذا القطع يأتي أما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق غير كلام مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام الاحتياط فيقطع لذلك، وأما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد"⁸⁷.

فنلاحظ من كلام السكاكي أن الجملة الاستئنافية إذا خرجت من حكم الجملة التي قبلها، فتقطع عنها، وهذا القطع يكون إما للاحتياط، ومثل له بقول الشاعر:⁸⁸

زعمتم أن إخوانكم قريش لهم ألف وليس لكم آلاف

فجملة (لهم ألف) لم يجمعها مع ما قبلها حرف عطف، فقطعت عما قبلها واعتبرت استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهذا الاستئناف والقطع إنما جيء به للاحتياط "خيفة أن يظن العطف على: إن إخوانكم قريش، فيفسد معنى البيت، وذلك أن تقول: جاء على طريق الاستئناف قوله: لهم ألف وليس لكم آلاف..."⁸⁹.

وإما للوجوب: وإنما يكون الاستئناف للوجوب عندما يمتنع العطف بين الجملة الأولى وما قبلها، فبذلك يستأنف الكلام بعدها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۖ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 11-12]، فجملة (ألا إنهم

هم المفسدون) استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإنما قُطع هذا الكلام عن سابقه " لنألا يستلزم عطفه على (إنما نحن مصلحون) كونه مشاركاً له في أنهم من قولهم، وعطفه على (قالوا) كونه مختصاً بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه، وهو: (إذا قيل لهم لا تفسدوا فإنهم مفسدون) في جميع الأحيان سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم يُقل"⁹⁰.

الثاني: "أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال، فتنزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السابق لذلك"⁹¹.

فعندما يكون الكلام جواباً لسؤالٍ مقدر يُقطع عما قبله وينزله منزلة الكلام المستأنف، وهذا ما يسميه ابن هشام الاستئناف البياني كما قلنا سابقاً.

فسمى السكاكي النوع الأول من الاستئناف: "قطعاً والثاني استئنافاً"⁹²، أي ما يُعرف عند النحويين بالاستئناف النحوي والبياني، فالسكاكي أطلق على الاستئناف البياني استئنافاً فقط، يفهم من خلال تقدير السؤال المحذوف وسياق الكلام، مثل له بقول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة ** صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي

وهذا البيت كثر الاستشهاد به في الحديث عن الاستئناف البياني في كتب النحاة والبلاغيين، فاستشهد به غير واحد، ومنهم ابن هشام كما قلنا سابقاً، فجملة (صدقوا) لم تُسبق بعطفٍ وقطعت عما قبلها "للاستئناف، وقد أصاب المحرز؛ وذلك انه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله: (زعم العواذل أنني في غمر) فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبنى عليه تاركاً للعطف ما عليه إيراد الجواب عُقِبَ السؤال"⁹³.

ومن لطائف الاستئناف البياني كما جاء في كتاب السكاكي:⁹⁴ تنبيه السامع على موقعه، وإغناؤه أن يُسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، ولئلا ينقطع كلامك بكلامه، والقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وهذه اللطائف للجملة الاستئنافية تُحمدُ للسكاكي على جهوده في الاستئناف، فهذا ما لم نجده عند الجرجاني، إلا أن مفهوم الاستئناف عند كلٍ منهما لم يختلف عن الآخر، وإنما كان للسكاكي طريقته الخاصة والدقيقة في تناول الاستئناف وأنواعه وشواهد، فصحيح أن السكاكي نهج ما جاء به الجرجاني في الاستئناف، إلا أنه أيضاً يحمّد للسكاكي ذكره - وإن كان ذكراً مقتضياً - لبعض معاني الاستئناف. ومنها:

● الإيضاح والتبيين: كما في قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: 120]. وعلق السكاكي على هذه الآية بقوله: "لم يعطف: (قال)، على: (وسوس)، لكونه تفسيراً وتبييناً"⁹⁵.

فتكون جملة (قال: يا آدم...) جملة فعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب، مستأنفة استئنافاً بيانياً، لأنها ابتدأت بالفعل (قال) بدون عطف، كما قلنا سابقاً، ويؤكد استئنافية هذه الجملة ما جاء في الجدول: "جملة (قال...): لا محل لها استئناف بياني"⁹⁶. إذاً فالاستئناف البياني يأتي مبيّناً وموضحاً لكلام سابق له، وهذا ما يؤكد قول ابن عاشور في تعليقه على الآية السابقة: "وجملة 'قال يا آدم' بيانٌ لجملة 'فوسوس لهما الشيطان'. وهذه الآية مثالٌ للجملة المبيّنة لغيرها في علم المعاني"⁹⁷.

● التقرير والتأكيد: كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: 7]، "الثاني مقرراً للأول"⁹⁸، أي أنّ الجملة الثانية (كأنّ في أذنيه وقراً) استئنافية لا محل لها من الإعراب، أفادت معنى تقرير الكلام السابق لها، وما يؤكد استئنافية هذه الجملة، قول الزمخشري: "فإن قلت: ما محل الجملتين المصدريتين بكأن؟ قلت: الأولى حالٌ من مستكبراً والثانية من لم يسمعها، ويجوز أن تكونا استئنافيتين..."⁹⁹.

5. نتائج البحث:

- 1- للاستئناف نوعان: استئناف نحويّ، وهو الذي يقع في درج الكلام، واستئناف بيانيّ، وهو ما كان جواباً لسؤالٍ مقدر.
- 2- الاستئناف النحويّ أعمّ من الاستئناف البيانيّ، لأنّ كلّ استئناف بيانيّ هو استئناف نحويّ، ولا يجوز العكس.
- 3- الاستئناف النحويّ يكون بحرف استئناف أو بغير حرف استئناف.
- 4- الجملة الاستئنافية والجملة الابتدائية تختلفان عن بعضهما في الموضع، وتتفقان في الدلالة، وهذا لا يعني أنهما جملة واحدة، فلا يجوز الخلط والجمع بينهما على أساس أنهما مصطلح لمفهوم واحد.
- 5- ابن هشام أول نحويّ وضع الاستئناف في تصنيفٍ محدد، ضمن باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
- 6- مصطلح الاستئناف عند كلّ من النحويّين والبلاغيين قد ذُكر بصيغٍ عدّة تقوم مقامه وتعني عن ذكره، كالقطع والائتناف والابتداء والفصل، فضلاً عن الاستئناف.

7- من خلال التتبع الزمني لمفهوم الاستئناف عند النحاة والبلاغيين، نجد أن سيبويه أول من استعمل مفهوم الاستئناف النحوي، رغم تناوله للمصطلح على نحو غير مباشر في مواضع كثيرة، وهذا لا يعني أن الاستئناف اكتمل عنده كمصطلح واضح المعالم والحدود.

8- سيبويه أول من أشار إلى الاستئناف البياني، وهذا لا يعني أنه واضع للمصطلح لعدم اكتمال المفهوم عنده.

9- الاستئناف البياني خاص بالبلاغيين، فكان هذا حرياً باكتمال مفهوم الاستئناف البياني عندهم.

10- استقصاء مفهوم الاستئناف وتحديد معالمه يوجب عليك دراسة الاستئناف بتمحيص دقيق عند كل من النحاة والبلاغيين، لكثرة ذكرهم عبارات تقوم مقام الاستئناف، أو ما يشير إليه.

11- جهد النحويين والبلاغيين في تناولهم للاستئناف متكامل يكمل بعضه البعض، لا يغني أحدهما عن الآخر.

12- اقتصار الباحث على دراسة الاستئناف عند النحاة دون البلاغيين، أو العكس، يعتبر قاصراً لا يخدم اكتمال حدود المصطلح.

مراجع البحث وإحالاته:

- 1- كتاب العين مرتباً على حروف المعجم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، 2003م، ج1، ص94.
- 2- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ص146.
- 3- انظر الصحاح: الجوهري، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الحديث (القاهرة)، 2009م، ص59-60.
- 4- انظر: لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، ج1، ص152.
- 5- البلاغة فنونها وأفنانها: د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط2، 1989م، ص415.
- 6- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب، 2005م، ص500.
- 7- مقومات الجملة العربية: د. علي أبو المكارم، ص168.
- 8- إعراب الجمل وأشباه الجمل: ص38.
- 9- مقومات الجملة العربية: د. علي أبو المكارم، دار غريب (القاهرة)، 2007م، ص168.
- 10- مقومات الجملة العربية: د. علي أبو المكارم، ص169.
- 11- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ص187.
- 12- مقومات الجملة العربية: د. علي أبو المكارم، ص163.
- 13- مقومات الجملة العربية: د. علي أبو المكارم، ص163.

- 14- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، تحقيق محمد بن علي جيلاني، المكتبة التوفيقية (مصر)، ط4، ص 571.
- 15- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، ج4، ص390.
- 16- علم المعاني-البيان- البديع: د. عبد العزيز عتيق، ص 160.
- 17- علوم البلاغة: البيان المعاني البديع، أحمد مصطفى المراغي، ص 171.
- 18- المصدر نفسه: ص 171.
- 19- المغني: ص 500.
- 20- المغني: ص 500.
- 21- التعريفات: الجرجاني، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، 1985م، ص 17.
- 22- علوم البلاغة: البيان- المعاني- البديع، أحمد مصطفى المراغي، ص 169.
- 23- البلاغة فنونها وأفنانها: د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط2، 1989م، ص 415.
- 24- علم المعاني (دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني): د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار القاهرة، دار المعالم الثقافية الأحساء، ج2، 1407هـ.
- 25- إعراب الجمل وأشباه الجمل: ص 44.
- 26- معالم التفكير في الجملة: د. محمد عبدو فلفل، دار العصماء، ط1، 2009م، ص 4.
- 27- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (بيروت)، ط1، ج1، ص 258.
- 28- الكتاب: ج1، ص 149.
- 29- الكتاب: ج2، ص 62.
- 30- الكتاب: ج2، ص 14-15.
- 31- الكتاب: ج2، ص 16-17.
- 32- انظر الكتاب: ج2، حاشية الصفحة 16.
- 33- معاني القرآن: ج1، ص 396.
- 34- معاني القرآن: الفراء، ج3، ص 11-12.
- 35- تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور، ج24، ص 231.
- 36- الدر المصون: السمين الحلبي، ج9، ص 505.
- 37- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1992م، ج1، ص 154.
- 38- معاني القرآن: الفراء، ج1، ص 246.
- 39- معاني القرآن: الفراء، ج1، ص 229.
- 40- المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف (مصر)، ط2، 1979م، ج2، ص 20.
- 41- المقتضب: ج2، ص 32.
- 42- المقتضب: المبرد، ج2، ص 342.
- 43- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ج6، ص 350.

- 44- الدر المصون: السمين الحلبي، ج 8، ص 113.
- 45- المقتضب: المبرد، ج 3، ص 189.
- 46- المقتضب: المبرد، ج 4، ص 125.
- 47- الكشف: الرمخسري، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي (بيروت- لبنان)، ط 1، 2006م، ج 1، ص 328.
- 48- الأصول في النحو: ابن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط 3، 1996م، ج 2، ص 248.
- 49- الأصول: ج 2، ص 188.
- 50- الأصول: ج 2، ص 151-152.
- 51- انظر الأصول: ج 2، ص 367.
- 52- الأصول: ج 2، ص 148.
- 53- الجني الداني: ص 361-362.
- 54- الأصول: ج 2، ص 148.
- 55- الجمل للزجاجي: اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ: ابن أبي شنبالأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر، 1926م، ص 203.
- 56- الجمل للزجاجي: ص 204.
- 57- الجمل للزجاجي: ص 219.
- 58- شرح المفصل: ابن يعيش، المطبعة المنيرية، ج 7، ص 39.
- 59- انظر: شرح المفصل: ج 7، ص 40-41، والبيت لعبد الرحمن بن أم الحكم، وقيل هو لأبي اللّحام التّغليّ.
- 60- شرح المفصل: ج 7، ص 40-41،
- 61- شرح المفصل: ج 8، ص 54.
- 62- شرح المفصل: ج 8، ص 62.
- 63- إعراب القرأت السبع وعللها: ص 167.
- 64- شرح المفصل: ج 8، ص 79.
- 65- المغني: ص 500.
- 66- انظر المغني: ص 500.
- 67- جامع الدروس العربيّة: ص 570.
- 68- المغني: ص 500.
- 69- المغني: ص 500.
- 70- تفسير ابن عاشور: ج 14، ص 58.
- 71- المغني: ص 173.
- 72- انظر المغني: ص 501-504.

- 73- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص 222.
- 74- انظر الصحاح، ص 1250.
- 75- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية (بيروت)، ص 151، وكشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 1276.
- 76- دلائل الإعجاز: ص 231.
- 77- دلائل الأعجاز: ص 231.
- 78- دلائل الإعجاز: ص 231-232.
- 79- الكشف: الزمخشري، ج 1، ص 63.
- 80- دلائل الإعجاز: ص 232-233.
- 81- المصدر نفسه: ص 233.
- 82- دلائل الإعجاز: ص 237.
- 83- المصدر نفسه: ص 237.
- 84- المصدر نفسه: ص 238.
- 85- المصدر نفسه: ص 240.
- 86- المصدر نفسه: ص 240.
- 87- مفتاح العلوم: السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط 2، 1978م، ص 252.
- 88 - المصدر نفسه: ص 261.
- 89- المصدر نفسه: ص 261-262.
- 90- المصدر نفسه: ص 262-263.
- 91- المصدر نفسه: ص 252.
- 92- المصدر نفسه: ص 253.
- 93- المصدر نفسه: ص 263.
- 94- انظر: مفتاح العلوم: ص 252.
- 95- مفتاح العلوم: 267.
- 96- الجدول في إعراب القرآن: ج 15، ص 434.
- 97- تفسير ابن عاشور: ج 16، ص 325.
- 98- مفتاح العلوم: ص 269.
- 99- الكشف: ج 3، ص 371-372.